أوكرانيا تتعرض لقصف روسي بمسيّرات وصواريخ

زيلينسكي: هجمات روسيا تثبت رفضها وقف النار

الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي

اندلاع حريق بمبنى سكني في كييف عقب هجوم صاروخي روسي

«وكالات» : أعلنت السلطات الأوكرانية إصابة 14 على الأقل في كييف جراء هجوم روسي بطائرات مسيرة وصواريخ باليستية، بينما اتهم الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي موسكو بعرقلة التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وجاءت الهجمات الليلية بعد أيام من هجمات شنتها أوكرانيا بالطائرات المسيرة، بلغ عددها نحو 800 هجوم، على أهداف داخل روسيا، من بينها العاصمة موسكو.

وأطلقت روسيا عشرات الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية على كييف خلال الليل في واحدة من أكبر الهجمات الجوية من هذا النوع على العاصمة الأوكرانية خلال الحرب المستمرة منذ 3 سنوات، مما أدى إلى إصابة 14 شخصا على الأقل وإلحاق أضرار بمبان سكنية عدة.

وأفادت مصادر بوقوع سلسلة انفجارات في العاصمة الأوكرانية كييف بالتزامن مع سماع أزيز موجات متتالية من الطائرات المسيرة. كما تردد في العاصمة صدى أصوات البطاريات المضادة للطائرات وهي تحاول إسقاط المسيرات.

وذكرت القوات الجوية الأوكرانية أن روسيا هاجمت أوكرانيا عبر 250 مسيرة و14 صاروخا، وأن الهجمات تركزت على العاصمة كييف كما أدت إلى أضرار واسعة في خاركيف ودنيبرو وأوديسا وزاباروجيا ودونيتسك.

وأضافت أن الدفاعات الجوية أسقطت صواريخ ومسيرات روسية عدة.

من جهة أخرى رداً على القصف الروسي الذي استهدف كييف، أكد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أن «الهجوم الهائل الذي شنته روسيا بطائرات مسيرة وصواريخ باليستية على العاصمة ليلا يعد دليلا جديدا على أنها تعرقل التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار».

وكتب في منشور على تطبيق تيليغرام، أمس السبت، «كانت ليلة صعبة على أوكرانيا بأكملها». وأضاف «مع كل هجوم من هذا القبيل، يقتنع العالم بأن موسكو هي سبب إطالة أمد الحرب».

كما حث على فرض المزيد من العقوبات الدولية على روسيا، قائلا «لن تضطر موسكو للموافقة على وقف إطلاق النار إلا بفرض عقوبات إضافية على قطاعات رئيسية من الاقتصاد الروسي».

أتى ذلك، بعدما أعلنت القوات الجوية الأوكرانية بوقت سابق أمس، إسقاط ستة صواريخ و245 مسيرة هجومية روسية خلال الليل، استهدفت خصوصا العاصمة كييف.

فيما يدرس الاتحاد الأوروبي إمكانية فصل أكثر من 20 بنكا عن نظام «سويفت» في إطار العقوبات الجديدة ضد روسيا، وفق ما نقلت وكالة «تاس».

وكانت كل من كييف وموسكو تبادلتا، الجمعة، 270 عسكريا و120 مدنيا من الأسرى، على أن تتواصل العملية السبت والأحد، بحسب الطرفين.

وفي وقت سابق أمس، أعلنت روسيا أنها تبادلت 270 أسير حرب، و120 مدنيًا مع أوكرانيا، في صفقة تم الاتفاق عليها خلال محادثات مع وفد أوكراني في إسطنبول الأسبوع الماضي.

الدمار في كييف

وحتى الآن لم يتفق البلدان على موعد لجولة أخرى من التفاوض على الرغم من تأكيد الجانب الروسي أنه ماض في المفاوضات، واعدا بتسليم الجانب الأوكراني شروطه للهدنة.

فيما ألمح مسؤولون روس وأمريكيون إلى أن روسيا قد تطالب بمنع أوكرانيا نهائيا من الانضمام إلى الناتو، ومصادرة المقاطعات التي ضمتها في الشرق الأوكراني نهائيا إلى أراضيها، فضلاً عن المطالبة بتجريدها من السلاح الثقيل.

من جهته ندد نائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري مدفيديف بصمت السياسيين الأوروبيين على الاعتداءات التي تشنها قوات كييف على المواقع والبنى المدنية الروسية.

وكتب مدفيديف على «تليغرام»: «بعد الهجمات المكثفة بالمسيّرات على بلادنا وعاصمتنا عشية عيد النصر، بهدف ترهيب الضيوف الأجانب، ساد صمت القبور في عواصم أوروبا، وبعد إطلاق 500 طائرة مسيّرة على المواقع المدنية في روسيا خلال الأيام الأخيرة لترهيب شعبنا، صمتوا أيضا».

وأضاف: «سيعلو صراخ هستيري في باريس وبرلين ولندن حول الاستخدام غير المتكافئ للقوة والحاجة الملحة لهدنة لمدة 30 يوما، وفرض عقوبات جديدة على روسيا»، داعياً قادة الدول المذكورة إلى «التخلص من طفيليات النازية على أجسادهم»، حسب قوله.

من ناحية أخرى قال وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس إن إرسال «قوات لحفظ السلام» إلى أوكرانيا غير مطروح على جدول أعمال بلاده، وأن نشر قوات ألمانية في أوكرانيا يتطلب تفويضاً دولياً.

وقال بيستوريوس، في مقابلة مع صحيفة «فرانكفورتر أليماينه تسايتونغ»: «أذكركم بقانوننا الأساسي. لمثل هذه النشرات الخارجية، سيحتاج الجيش الألماني على الأرجح إلى موافقة البرلمان. وهذا ممكن فقط تحت مظلة تفويض جماعي، أي في حالة النشر في إطار الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو أو الأمم المتحدة، لكن حتى الآن لا توجد أي مبادرات بهذا الشأن».

وفي الوقت نفسه، لم يستبعد الوزير أن تقدم حكومة ألمانيا بمثل هذه المبادرة، موضحاً: «لا يمكننا اتخاذ هذه الخطوة الآن. يجب أولا الاتفاق على كيفية ضمان وقف دائم لإطلاق النار»، وفق ما نقله موقع «روسيا اليوم».

وأضاف أن الوقت الحالي ليس مناسباً لـ«بدء تفويض من الأمم المتحدة أو عملية مماثلة»، متابعاً: «نحن وحلفاؤنا في «تحالف الراغبين» و«مجموعة الخمسة»، نفكر في هذا الأمر، لكن من الواضح أنه لا يوجد حديث الآن عن قوات حفظ سلام.»

ومع ذلك، لم يتمكن بيستوريوس من الإجابة بشكل مباشر على سؤال حول احتمال وجود عسكريين ألمان في أوكرانيا لاحقاً، قائلاً: «لا أستطيع الجزم، لأن شروط النشر المحتملة غير معروفة تماما حتى الآن. أكرر أن الشرط الأساسي هو وجود تفويض للدفاع الجماعي الدولي. دون تفويض، لا يمكن أن يتم نشر عسكريين ألمان بهذا الحجم. بمجرد أن يصبح واضحاً من سيكون مسؤولا عن ماذا وتحت أي تفويض، سنقرر المهمة التي سنتولاها».

الجيش الأوغندي يتهم دبلوماسيين أوروبيين بدعم «أنشطة تخريبية»

كاينيروغابا أثار غضبا واسعا داخل وخارج أوغندا بسبب تصريحاته المتكررة برغبته في خلافة والده

«وكالات» : اتهم الجيش الأوغندي، الجمعة، عددا من الدبلوماسيين الأوروبيين بالضلوع في ما وصفها بـ «أنشطة تخريبية» ودعم جماعات معارضة «خائنة»، في تصعيد لافت للتوترات بين كمبالا وشركائها الغربيين على خلفية الانتقادات المتزايدة لسجل البلاد الحقوقي.

وفي بيان صادر عن الكولونيل كريس ماجيزي، المقرّب من الجنرال موهوزي كاينيروغابا نجل الرئيس يوري موسيفيني، أشار الجيش إلى أن أجهزة الاستخبارات باتت «على علم بالممارسات غير الدبلوماسية الواضحة» التي يقوم بها بعض السفراء الأوروبيين، وعلى رأسهم السفير الألماني ماتياس شاور، في مناطق مختلفة من البلاد.

ويأتي هذا التصعيد بعد اجتماع عُقد الخميس بين عدد من السفراء الأوروبيين والجنرال المتقاعد سليم صالح، عم كاينيروغابا وعضو نافذ في جهاز الأمن الأوغندي.

وقدّم صالح خلال الاجتماع اعتذارا عن منشورات كاينيروغابا المثيرة للجدل على منصة «إكس»، والتي شملت تهديدات صريحة ضد معارضين بارزين، من بينهم بوبي واين، إلى جانب اتهامات بتعذيب حارسه الشخصي في «قبو» تابع لمنزل الجنرال.

وكان كاينيروغابا قد أثار غضبا واسعا داخل وخارج أوغندا بسبب تصريحاته العنيفة، وتلميحاته المتكررة برغبته في خلافة والده، ما يعزز المخاوف من انتقال سياسي محتمل نحو «حكم وراثي» في الدولة الواقعة شرق إفريقيا.

ورفض كل من السفير شاور وكبير دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي في أوغندا يان صادق التعليق على الاتهامات حتى الآن.

وسبق أن وجه الاتحاد الأوروبي انتقادات متكررة للسلطات الأوغندية على خلفية الاعتقالات التعسفية والانتهاكات الجسيمة ضد المعارضين، وسط تحذيرات من «عسكرة مقلقة للمجال السياسي»، كما ورد في خطاب لصادق هذا الشهر.

وقال صادق إن استخدام العنف ضد المدنيين دون مساءلة يتعارض مع مبادئ سيادة القانون، داعيا إلى احترام الحريات السياسية مع اقتراب الانتخابات الرئاسية المقررة في يناير 2026.

ويستعد الرئيس موسيفيني (80 عاما)، الذي يحكم البلاد منذ عام 1986، لخوض ولاية سابعة، في وقت يخشى فيه مراقبون من انتقال غير ديمقراطي للسلطة، خاصة مع غياب خلف واضح داخل حزب «حركة المقاومة الوطنية» الحاكم، وهيمنة المؤسسة العسكرية والأمنية على مفاصل الدولة.

بالمقابل، يقبع زعيم المعارضة كيزا بيسيغي في السجن منذ نوفمبر الماضي بتهم يُعتقد أنها ذات دوافع سياسية، في بلد لم يشهد أي انتقال سلمي للسلطة منذ الاستقلال عن بريطانيا عام 1962.

مقتل 9 أشخاص في هجوم لـ «بوكو حرام» شمال شرق نيجيريا

هجوم جماعة بوكو حرام على إحدى القرى في نيجيريا

«وكالات» : أسفر هجوم شنه متمردون، مساء أمس الأول الخميس، على قرية في شمال شرق نيجيريا، عن مقتل 9 أشخاص على الأقل، وفق ما ذكر مسؤول محلي.

وقال راوا غانا مودو، المسؤول السياسي لمنطقة ديكوا في ولاية بورنو، التي تشهد أعمال عنف: إن «مقاتلين من جماعة بوكو حرام، دخلوا قرية غاجيبو سيراً، وأطلقوا النار على السكان، واشتبكوا مع جماعة مسلحة مناهضة للمتمردين، تقاتل إلى جانب الجيش».

وأضاف مودو أن «مقاتلي بوكو حرام أردوا 9 أشخاص، بينهم مدنيان من الجماعة المسلحة، وأصابوا آخرين».

وأشار إلى أن قوات جاءت من بلدة ديكوا المجاورة، ساعدت في طرد المتمردين من القرية، مؤكداً مقتل 10 من المهاجمين.

وأعلن الجيش النيجيري، أنه قتل 16 إرهابياً حاولوا مهاجمة قاعدة عسكرية في دامبوا، بولاية بورنو أيضاً. وتمكنت القوات النيجيرية مدعومة من سلاح الجو من صد المهاجمين بعد ساعتين.

وولاية بورنو هي معقل جماعة بوكو حرام الإرهابية، التي أدّى تمرّدها المستمر منذ 15 عاماً إلى سقوط أكثر من 40 ألف قتيل، ونزوح مليوني شخص في هذه المنطقة الواقعة في أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكّان.